

بمعنى
تفسير

وعدو قدوة مملوك عبد ارام ولد او كافر زينا لا يضاهيه قدوة
وقد امتنع وجوب الحد لفقها الامعان فوجب التعزير ولهذا يتبع في التعزير
غايته وفي الصدوق لا يثبت الراي الى الامام وصورتان اخرون في معنى فيها البلوغ
في التعزير يغايته احداهما اذا اصاب الا جنبية كل عام غير الجماع و
الثانية باخذ السارق بعد ما جمع المتاع قبل الاخراج كذا في السحلو و
عز وبقدر مسلم سبنا فسوق الا ان يكون معلوم الفسق في لا يعرف ذلك
فانما كان قاله طراد اثباته لدفع التعزير لا يسمع لانه شهادة على الجماع
المعنى يتلاقى ما اذا قال باناني قاردا اثباته حيث يسمع لانه يثبت عليه
الحد وهو حوائثه فلا يكون مضاهيا لها بان في كتاب الشهادة في التعزير
بما يحق يا غيبه باسارق بافاحين يا حثية يا حثية يا حثية يا حثية يا حثية
يا نص الا ان يكون لصا كذا في الحثية يادوت هو لا يعرف زينا اهله
يا قرطبان هو موقوف قلنا ان مرادنا هو ما يشاء من الجز يا اكل اليد
يا بة القيمة في المشارة الظهيرية التعزير الزانية ما حرم من الختام وهو
الشغال زهانة الزانية في الوجب اذا اصاب رجل ليقضه حاشية
نسبت الزانية لهذا الحد وقيل هي تركه هتفا الزنا وقيل هو الخن
من الزانية لان الزانية قد تفعل سزا وتناف منه والقيمة من قاضي بالاف
اقل يد على طاهر ان يقتضه هذا المعنى ان يكون في القيمة معنى الزنا
مع زيادة الرقيم فبني ان يجر فيه الحد كما وجب في الزانية كما اثارهم
الا ان يقال ان الحد انما يوجب اذا قذف بصريح الزنا او بما هو في حكمه بان
يدل عليه اللفظ اقتضا كما اذا قال لست لا بدك اولت ما بين فداك
ابيه في الغضب كما هو لفظ القيمة لم توضع لمعنى الزانية بل ان تولد فيه
وضعه لعق اصرا كما يت ولا بد من عليه اقتضا ايضا وهو ظاهر في غيره
ما قاله الزيني لا يقال يجب الحد بقوله لغيره لست لا بدك وهو ليس بصريح
في الزنا لاصاله ان يكون من غيره بالوجهي بالهتفة لانا نقول في نية انما في
الزنا اقتضا والمقتضى اذا ثبت ثبت بجمع لانه في الحد اذا اثناس
اقتضا كالثابت بالمعنى هو غايته ما كان لا هذا انما كنهه بعد وضع
تأني يا ابن القاجرة فاجازتها من كل عصبية فلا يكون في معنى الزانية ولا في

كبير

ولا في حكمه فلاحه به تلك تارة القصص من باب الزنا في يلغيب العيب
يا حرام فاداه عناء المتولد من العلى الحرام فهو لا يمتد الزنا كما في حاله
الخصن وفي العرف لا يراد الا اول الزنا وكثيرا ما يراد به الخبث اللبث فلا يحد
به واما يعزرها فيها لانه اذى مسلما والحق الشئ به ولا مدخل للقباس
في الحد ودرجيب التعزير لا يلا يعزرها بيا حرام يا حثية يا حثية يا حثية
يا حثية يا حثية يا حثية يا حثية يا حثية يا حثية يا حثية يا حثية يا حثية
اهله للزنا كمن ليس في معناه الحقيقي المتعارف ويعني الموم فلا يعزير
فيه بانها فانه يشتم الهوام ولا يقصد من معناه بانها حثية من
النقطة من يضحك عليه الناس ويعزير انهم من يضحك على الناس
يا حثية هو ايضا كذلك وقيل في يعرف يعزير في يلغيب با حرام يا حثية
يا بقر ازاد به التتم وينادون به وقيل ان كان اسبب من الاشراف
كالقضاة والعلوية يعزرون لان الوضعة تلحقهم واثبات الهامة لا يعزير
للتتمين كذا به وهذا من كذا الحافي اني عند القاطع بسنة من
اثباتها لا يعزير لان مقصود المدعى حصول مال له لا الالب والاشتهار
قد عرفت انما فانه اذا له بيت محمول وهو هو العيب وهو العيب
غالب فيه يجوز بالبراء والعض واليمين والشهادة على الشهادة و
شهادة رجل وامراتين بخلاف الحد الذي هو فالص قوله تعالى
من له بخبر في سنن من ترك ويجوز القاطع به والزوم زوجته على
تركها الزانية وتركها غسل الجنابة وعلى من زوجها ان لا يتركها الا
الى الفاشحى لا يلا يعزير الزوم زوجته على ترك الصلوة والاب
يعزير الابن عليه قال في النهاية انما يفرضها لتفقة تعود عليه
لان التفقة تعود اليها لا يتركه ان يضر بالترك الصلوة ولذا ان
يضر بولده لتركها حصة ويعزير فانه هدر منه لانه فعل ما فعل
بما اشتم فكيف من غير الى الامم وانما مات حثية انتم الامارة عنهما
زوجهما لعل ما ذكرنا فانت فان يسهل لا يكون هدر الا في مباح تشقيد
بشرط السلامة اذ يتعزير زوجها ضربا فاحشا واثبات ذلك عليه
يعزير وكذا العظم اذا ضرب المصبي ضربا فاحشا يعزير كذا في

تفسير